أرضية الندوة

ترتكز الحضارات المتقدمة في تكريس قوتها و تقدمها التقني و الاقتصادي بدرجة كبيرة على البحث العلمي في مختلف المجالات العلمية المرتبطة بحياة الإنسان. و الدليل على ذلك تربع الدول الأكثر انفاقا على البحث العلمي و الأكثر انتاجا للمعرفة على عرش الصدارة بين الأمم. فقد كشف تقرير للمؤسسة الوطنية للعلوم بالولايات المتحدة الأمريكية عن نشر أزيد من مليون و 500 مقالة علمية حول العالم، كان للصين النصيب الأكبر منها بأزيد من 528 ألف بحث، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بما يقارب 423 ألف بحث علمي، بينما حلت الهند ثالثة بأزيد من 135 ألف بحث علمي، و جاءت كل من ألمانيا و اليابان و بريطانيا و روسيا وايطاليا بعد الهند على التوالي.

و بالعودة إلى التصنيف العالمي للقوى الاقتصادية للعام 2018 نجده موافقا للترتيب المذكور سلفا، المتعلق بحجم الإنتاج العلمي و المعرفي للدول. و بذلك يرتبط مستوى تقدم الأمم بدرجة اهتمامها و إنفاقها على البحث العلمي الذي يعد نتيجة لما سلف ذكره البوابة الأساسية التي يجب على الدول الفقيرة ولوجها للخروج من العالم الثالث إلى العالم الأول.

بالإضافة إلى إسهامه في النمو الاقتصادي و العلمي للأمم، يلعب البحث العلمي دورا هاما في التأثير السياسي للدول عالمي خاصة في فترة الأزمات، ولنا فيما تعيشه دول العالم في فترة جائحة فيروس كورونا المستجد خير دليل على ذلك، حيث صارت الغلبة لمن يملك أدوات البحث العلمي من رأسمال مادي و عقول و مختبرات بحثية مؤهلة لإخراج البشرية من عنق زجاجة الوباء، إذ ترتبط جل الأبحاث الجارية لإيجاد لقاح لمحاربة وباء كوفيد 19 بمراكز بحثية تابعة لجامعات دولية و مراكز أبحاث خاصة، حصلت على كم هائل من التمويلات الحكومية لفك شفرة الوباء القاتل و إعادة تشغيل الاقتصاد العالمي.

إن تحقيق التنمية المستدامة التي ما فتئ يؤكد عليها جلالة الملك محمد السادس في خطبه الموجهة للشعب المغربي، تتوقف على مدى استعداد الحكومة لإعادة بعث البحث العلمي وتنزيل الإرادة الملكية الحكيمة المتبصرة.

و حرصا من جلالته على ضرورة النهوض بالجانب التنموي ، دعا صاحب الجلالة الملك محمد السادس في خطاب عيد العرش يوم 30 يوليو 2019، إلى مراجعة وتحيين النموذج التنموي ، من خلال صياغة مشروع نموذج تنموي جديد يرقى إلى تطلعات وطموحات المغاربة ويحقق الإقلاع الاقتصادي والإجتماعي لبلادنا.

كما دعا جلالة الملك إلى إحداث لجنة استشارية خاصة من أجل بلورة نموذج تنموي جديد، و هي اللجنة التي عين على رأسها السيد شكيب بن موسى في 19 من نونبر من العام 2019 . و الذي قدم أمام جلالته تشكيلة المجلس في 12 من دجنبر من نفس العام و قد ضمت اللجنة كفاءات مغربية تعمل داخل الوطن و بالخارج ، مشهود لها بالعطاء و بالالتزام، تنخرط في القطاعين العام و الخاص أو في المجتمع المدني ، و ينتمي عدد من المنعم عليهم بالتعيين الملكي إلى الحقل الجامعي والأكاديمي.

عملت لجنة النموذج التنموي الجديد منذ إحداثها على الجلوس و الاستماع إلى مختلف الفاعلين النقابيين و السياسيين و الاقتصاديين و فعاليات المجتمع المدني، بهدف بلورة تصور واضح لمغرب المستقبل الذي ترتبط متانة دعائمه بدرجة الاهتمام بالبحث العلمي و بالحيز الذي يشغله في مسار التنمية.

وتظل المؤسسات الجامعية بمختلف تخصصاتها الركيزة الأساسية لتطوير البحث العلمي ، فهي مشتل تنمية المدارك العلمية وتكوين الكوادر التي تشكل عصب التنمية ، فلا يمكن تصور أي تقدم أو تنمية بدون رأسمال بشري مؤهل للابتكار والتغيير ، واللذان يرتبطان ارتباطا وثيقا بموقع البحث العلمي في السياسات الحكومية . وبذلك تكون الجامعة قاطرة ومنطلق أي إصلاح، بما توفره من حلول علمية ناتجة عن إعمال مناهج .

LIVE LIVE #خليك_فالدار

أي سياسة للبحث العلمي في أفق النموذج التنموي الجديد؟

دقيقة و منطقية وواقعية قادرة على الإجابة على الإشكاليات التي تواجهها مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها .

واقع البحث العلمي بالمغرب شكل أيضا محور اهتمام مختلف المتدخلين ، سواء السياسيين منهم أو الجامعيين، حيث نجده حاضرا في كل النقاشات المتعلقة بتطوير منظومة التعليم العالي وتلك المرتبطة بالنمو الإقتصادي والصناعي بالمملكة .

وقد كان للنقاشات المفتوحة بعض الأثر، حيث تم انشاء مجموعة من المؤسسات البحثية مثل المعهد الجامعي للبحث العلمي و المركز الوطني للتنسيق و تخطيط البحث العلمي و التقني والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني وغيرها .

لكن إحياء و مأسسة البحث العلمي بالمغرب، لم يكن ليخرجه من دائرة التأخر العلمي و الاقتصادي و ذلك بسبب ضعف الاعتمادات المرصودة للمؤسسات البحثية و المختبرات العلمية من قبل الدولة التي تخصص نسبة 0.8 بالمائة فقط من الناتج الداخلي الخام .للبحث العلمي، و هي نسبة ضعيفة جدا لا يمكنها إحداث الفارق في مجالات التنمية المختلفة و لضعف الإنفاق الحكومي بالغ الأثر في تعثر المشاريع العلمية الجامعية التي يضطر أصحابها للتخلي عنها نظرا لتكلفتها المرتفعة و الاكتفاء بالبحث في مجالات ذات تكلفة منخفضة، لا يكون لها عائد اقتصادي في الغالب، و هو ما قد يفسر محدودية مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحوث العلمية بالجامعات المغربية .

و في ظل الجائحة التي تعاني منها بلادنا برزت الحاجة للبحث العلمي و التقني بعدما فرض الوباء على دول العالم نهج سياسة الإغلاق التام الذي شمل أيضا توريد المعدات و الأدوات الطبية، و هو ما دفع الحكومة المغربية إلى قرع أبواب المراكز البحثية بالجامعات المغربية، و كان الجواب بالإيجاب و الابتكار حيث تمكنت مختبرات جامعية مغربية من إنتاج

جهاز للتنفس الاصطناعي، كما برزت اختراعات أخرى مخصصة لمحاربة الوباء القاتل، ما دفع وزارة التربية و الوطنية و التكوين المهني و التعليم العالي الى تخصيص مبلغ 10 ملايين درهم لدعم البحث العلمي متعدد التخصصات في المجالات ذات الصلة بجائحة كوفيد19 و هنا تبرز ضرورة مساءلة السياسة البحثية بالمغرب و التي جاءت الجائحة لتعري ضعفها و غيابها الشبه تام عن المخططات و السياسات الحكومية

و في هذا الإطار يأتي تنظيم هذه الندوة الوطنية عن بعد في إطار سلسلة نقاشات قانونية

بموضوع :

أي سياسة للبحث العلمي في أفق النموذج التنموي الجديد؟

يناقش الموضوع ثلة من الأساتذة الأجلاء :

الأستاذ أحمد حموش مدير البحث العلمي والابتكار بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.

الأستاذ بوشتى مومني، نائب رئيس الجامعة المكلف بالبحث العلمي والتعاون .

الدكتور محمد يحيا، عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة.

الدكتور محمد العمراني بوخبزة، عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان عضو اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي.

الدكتور محمد بوزلافة، عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس .

الدكتور جعفر العلوي، أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس مستشار سابق للوزير الأول بقطاع التعليم العالي .

#خليك_فالدار LIVE LIVE